

عنوان البحث

أثر التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية: دراسة تحليلية لتحديات و آفاق
تطبيق النظام في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

نواف بن سيف بن عبدالرحمن آل دريس

إشراف/

د.الفیصل عبد الحمید

د.فايز جراد

العام الدراسي:

2025م

مقدمة:

في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية المتسارعة، وتنامي الحاجة إلى أنظمة شفافة وفعالة لإدارة المال العام، برزت أهمية تحسين ممارسات المحاسبة الحكومية كعنصر مركزي في إصلاح المالية العامة وتحقيق الحكامة الرشيدة. وتُعد المملكة العربية السعودية من الدول التي تبنت رؤية إصلاحية طموحة تحت مسمى رؤية السعودية 2030، والتي تركز على تعزيز كفاءة القطاع العام، وتنويع الاقتصاد، وتحسين مستويات الشفافية والمساءلة. وعليه، أصبح التحوّل من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على الأساس الاستحقاق في القطاع الحكومي أحد الدعائم الاستراتيجية لهذا الإصلاح.

المحاسبة على الأساس النقدي تعتمد على تسجيل الإيرادات والمصروفات عند استلام النقد أو صرفه، وهو ما يسهّل المتابعة النقدية، لكنّه ينطوي على قصور في إظهار الصورة الكاملة للوضع المالي للجهات الحكومية، مثل الأصول والخصوم والتزامات الأداء المستقبلي. أما المحاسبة على الأساس الاستحقاق، فتعتمد على مبدأ تسجيل الإيرادات والمصروفات عند وقوعها أو استحقاقها، بغضّ النظر عن توقيت تدفق النقد. هذا الأسلوب يمكّن من تقديم بيانات مالية أكثر شمولاً ودقة، تشمل الأصول والالتزامات والإنجازات المحققة، ما يعزّز قدرة الجهات الحكومية على التخطيط المالي طويل المدى، واتخاذ قرارات مستنيرة، وتحسين الرقابة المالية.

أما في سياق المملكة العربية السعودية، فقد بدأ الاهتمام بهذا التحوّل بشكل فعلي خلال السنوات القليلة الماضية، متزامناً مع إطلاق رؤية 2030 وبرامجها التنفيذية، وخصوصاً برنامج برنامج تحقيق التوازن المالي الذي يهدف إلى تعزيز استدامة المالية العامة. فقد صدرت قرارات وإرشادات مبدئية تؤسس لهذا التغيير، ومن ذلك الأمر الملكي رقم 13059

بتاريخ 16/03/1438هـ والذي أقرّ الانتقال من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق للجهات الحكومية .

في 2022، أطلقت وزارة الصحة السعودية مشروع التحول من المحاسبة النقدية إلى الاستحقاقية كأحد الجهات المبكرة المنفذة .
كما أعلنت المملكة خلال منتدى محاسبة القطاع العام أنّها حقّقت "معلماً مالياً" من خلال اعتماد معايير مجلس معايير المحاسبة للقطاع العام (IPSASB) على أساس الاستحقاق، في خطوة تؤكد التزام المملكة بتحسين منظومة المحاسبة الحكومية .

فوائد هذا التحول تتجلى في تعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة، وتحسين جودة المعلومات المالية التي تعتمد عليها الحكومة لاتخاذ القرار، وتعزيز قدرة المملكة على مقارنة أدائها المالي مع المعايير الدولية، ما يسهم في رفع تصنيفها الائتماني وتعزيز الثقة في إدارة المال العام. كما يسهم هذا الأسلوب في تحسين تخطيط الموارد وإدارتها بصورة أكثر استدامة، خاصة مع المشاريع الكبرى التي تشهدها المملكة من خلال رؤية 2030.

لكنّ هذا الطريق ليس خالياً من التحديات. فالتطبيق الكامل يتطلب تحديث الأنظمة المحاسبية والمعلوماتية، بناء جداول الأصول والالتزامات بدقة، تدريب الكوادر المالية، وإدارة عملية التغيير داخل الجهات الحكومية. علاوة على ذلك، يتطلّب تنسيقاً بين الجهات الحكومية المختلفة وتوحيداً في المعايير والإجراءات، وإدارة مراحل الانتقال بفعالية لضمان عدم حدوث تشوّش أو ازدواجية في التقارير المالية.

بناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل هذا التحول في السعودية – من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق في المحاسبة الحكومية – من حيث بدايته، وأهميته، وآفاقه، والتحديات التي تواجهه، مع تقديم توصيات تسهم في تسريع وتنفيذ هذا الانتقال بطريقة فعالة ومستدامة

في المملكة العربية السعودية، كان النظام المحاسبي السائد في الجهات الحكومية يعتمد إلى حد كبير على الأساس النقدي، أي تسجيل الإيرادات والمصروفات عند استلام أو صرف النقد، دون أن يتم دائماً الاعتراف الكامل بالأصول والخصوم أو الالتزامات المستقبلية. هذا النهج جعل التقارير المالية تركز على التدفقات النقدية الفعلية بدلاً من الصورة الكاملة للوضع المالي للجهات الحكومية.

وبينما كان هذا النظام يُسهّل المتابعة النقدية اليومية، ظهرت مع مرور الوقت ضرورة الانتقال إلى نظام أكثر شمولاً ودقة ليتماشى مع المعايير العالمية ومع التغيرات في البيئة المالية والاقتصادية

من أهم الدوافع التي أدت إلى تسريع هذا التحول:

- تنفيذ رؤية السعودية 2030، التي وضعت إصلاح القطاع العام وتحسين الحوكمة المالية وإدارة المال العام ضمن أولوياتها.
- الحاجة إلى تحسين جودة المعلومات المالية الحكومية، لجعلها أكثر شفافية وقابلية للمقارنة ولتُستخدم في اتخاذ قرارات استراتيجية. مثلاً، أشارت جهة رسمية إلى أن "التحول إلى الأساس الاستحقاق يُعد أحد أهم الأدوات لتحسين المالية العامة للدولة".
- الرغبة في التوافق مع المعايير الدولية، مثل IPSAS (معايير المحاسبة للقطاع العام)، والتي تشجّع على المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- الحاجة إلى إدارة أفضل للأصول والالتزامات الحكومية، وخاصة في ظل المشاريع الضخمة التي تشهدها المملكة، وما يتبعها من احتياجات لبيانات دقيقة ومُعتمدة.

مشكلة الدراسة:

رغم أن التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام يُعد خطوة أساسية نحو تعزيز الشفافية والمساءلة المالية، إلا أن هناك مجموعة من التحديات المحاسبية والإدارية التي قد تُعيق تحقيق الفوائد المرجوة من هذا التحول. تشير الدراسات والمراجعات، بما في ذلك الكتاب "Public Sector Accounting"، إلى أن التعقيدات التقنية، المقاومة الداخلية، الافتقار إلى التدريب الكافي، نقص البيانات الدقيقة، والتأثير على التدفقات النقدية تُعد من أبرز المشاكل التي تواجه تطبيق هذا النظام في القطاع العام. وتظل الأسئلة المحورية في هذا المجال هي: كيف يمكن التغلب على هذه التحديات لضمان تطبيق فعال للنظام الاستحقاق في المحاسبة الحكومية؟

رغم التحسينات الكبيرة التي يقدمها التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، يشير العديد من الخبراء في مجال المحاسبة الحكومية، بما في ذلك الكتاب "Public Sector Accounting"، إلى أن المشاكل المحاسبية والإدارية والمالية التي تنشأ أثناء تطبيق هذا النظام تُعتبر تحديات حقيقية. هذه المشاكل تُعطل الفوائد المحتملة للنظام الجديد، مما يخلق فجوة بين النظرية والتطبيق الفعلي على أرض الواقع.

الكتاب يشير إلى أن القطاع العام يواجه مجموعة ضخمة من التحديات عند تنفيذ النظام الاستحقاق، منها:

التعقيدات التقنية والإدارية:

يُعتبر تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام تحولاً كبيراً، حيث يتطلب تحديثاً شاملاً للبنية التحتية التقنية والنظم المعلوماتية. يفتقر العديد من الجهات الحكومية إلى الأنظمة المحدثة التي تدعم هذا التحول، مما يعيق القدرة على تطبيقه بفعالية. وبحسب الكتاب، فإن هذه التحديات التكنولوجية تؤدي إلى تأخير في عملية التحول، مما يُضعف من دقة البيانات المالية المقدمة ويؤثر سلباً على فاعلية النظام الجديد في تحقيق الشفافية والمساءلة.

المقاومة الداخلية للتغيير:

كما يذكر الكتاب، فإن "التغيير في النظام المحاسبي يخلق مقاومة قوية من الموظفين الذين اعتادوا على النظام القديم"، وهذه المقاومة قد تتجلى في تباطؤ التكيف مع النظام الاستحقاق. العاملون في القطاع الحكومي قد يواجهون صعوبة في فهم كيفية تطبيق النظام الجديد وكيفية التعامل مع التغييرات في طرق تسجيل الإيرادات والنفقات.

الافتقار إلى التدريب المؤسسي:

التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب تدريباً مكثفًا للموظفين الحكوميين على استخدام النظام الجديد وفهم كيفية تسجيل الأصول والخصوم بشكل دقيق. بحسب الكتاب، فإن غياب الدورات التدريبية الفعالة والموارد الكافية قد يؤدي إلى أخطاء في الحسابات، مما يؤثر على دقة التقارير المالية ويعزز من غموض الصورة المالية للجهات الحكومية.

التحديات المتعلقة بالبيانات المالية:

يواجه القطاع العام في العديد من البلدان نقصاً في البيانات الدقيقة حول الأصول والخصوم، مما يعقد تطبيق النظام الاستحقاق. يذكر الكتاب أن "القطاع العام يواجه

تحديات كبيرة في تجميع البيانات المالية اللازمة لتطبيق النظام الاستحقاقى، مثل الأصول غير الملموسة أو الالتزامات طويلة الأجل"، مما يؤدي إلى تقارير مالية غير مكتملة أو غير دقيقة.

تأثير التحول على التدفقات النقدية:

يطرح الكتاب أيضاً تأثيرات التحول على التدفقات النقدية، حيث قد يؤدي النظام الاستحقاق إلى تغيير في كيفية معالجة الإيرادات والنفقات داخل القطاع الحكومي، مما يخلق "عدم تطابق بين تحصيل الإيرادات وصرف النفقات". هذا التغيير قد يؤدي إلى زيادة في الدين العام أو ضعف في قدرة الحكومة على إدارة السيولة النقدية بشكل فعال، خصوصاً في المدى القصير.

تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التغلب على التحديات العملية التي تظهر عند تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، بما في ذلك التحديات التقنية، الإدارية، والمالية، وذلك لتحقيق أهداف التحول المنشود نحو الشفافية المالية وإدارة المال العام بشكل أكثر دقة وفعالية.

أهمية الدراسة:

تتعدد أهمية هذه الدراسة في العديد من المجالات الاقتصادية والإدارية، ويظهر ذلك من خلال تأثيرها المباشر على تحسين إدارة المال العام وتعزيز الشفافية والمساءلة المالية داخل القطاع الحكومي. وتكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

تحسين الشفافية والمساءلة المالية:

من خلال تحليل التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تحسين الشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام السعودي. إذ يعتبر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق خطوة مهمة نحو تقديم معلومات مالية أكثر دقة وواقعية عن الأصول والالتزامات الحكومية. ومن خلال هذه الدراسة، يمكن للباحثين وصناع القرار الاطلاع على الفرص والتحديات المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف.

دعم عملية اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية:

إن التحول إلى النظام الاستحقاق يمكن أن يعزز قدرة الحكومة على اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة. من خلال تقديم صورة دقيقة عن الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية، تستطيع الجهات الحكومية تحديد أولويات الإنفاق الحكومي بشكل أفضل، مما يساهم في توجيه الموارد إلى المشروعات الأكثر أهمية وضرورة. هذه الدراسة تساهم في فهم كيف يمكن لهذا التحول أن يُحسن إدارة الموارد العامة.

دعم رؤية المملكة 2030:

تعد هذه الدراسة جزءاً من الجهود التي تدعم أهداف رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تحسين كفاءة القطاع العام وتعزيز الحوكمة المالية في المملكة. هذا التحول المحاسبي يعد من الإصلاحات المالية التي تدعم أهداف استدامة المالية العامة وتحقيق التنمية الاقتصادية. فهم أبعاد هذا التحول وأثره يمكن أن يساعد في تعزيز تنفيذ رؤية 2030.

توفير حلول للمشاكل الفنية والإدارية في تطبيق النظام:

تسعى هذه الدراسة إلى تقديم حلول عملية للتحديات المرتبطة بتطبيق النظام الاستحقاق في المؤسسات الحكومية، مثل التعقيدات التقنية، المقاومة الداخلية، والافتقار إلى التدريب المؤسسي. من خلال هذه الدراسة، يمكن اقتراح استراتيجيات لمعالجة هذه المشكلات لضمان تطبيق أكثر فاعلية لهذا النظام.

تسليط الضوء على التحديات الميدانية التي تواجه تطبيق النظام الاستحقاق:

من خلال هذه الدراسة، ستتمكن الجهات الحكومية والباحثون من فهم التحديات العملية التي قد تواجهها المملكة في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، وتقييم ما إذا كانت الأنظمة الحالية قادرة على دعم هذا التحول بشكل فعال. هذا التحليل سيساهم في تطوير استراتيجيات تنفيذية لدعم عملية الانتقال السلس إلى النظام الجديد.

مساهمة في أدبيات المحاسبة الحكومية:

إضافة إلى تأثيراتها العملية، فإن هذه الدراسة تساهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالمحاسبة الحكومية، خصوصاً في سياق التحولات المالية في القطاع العام. ستكون هذه

الدراسة مرجعاً مهماً للباحثين والممارسين في هذا المجال، وسيوفر تحليلها قاعدة بيانات غنية لفهم كيفية تأثير المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين الأداء الحكومي وتحقيق الكفاءة في الإنفاق العام.

تحقيق الكفاءة في إدارة الأصول الحكومية:

من خلال استعراض كيفية تطبيق النظام الاستحقاق في المحاسبة، تهدف الدراسة إلى مساعدة الجهات الحكومية في تحسين إدارة الأصول الحكومية بشكل أكثر كفاءة، وبالتالي ضمان استدامة المالية العامة، وإعداد تقارير مالية قادرة على عرض الأوضاع المالية بشكل دقيق للمستثمرين وصناع القرار في المملكة.

من خلال تناول التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل شامل يعزز الفهم حول تأثير هذا التحول على الشفافية المالية، إدارة الموارد العامة، والتخطيط المالي طويل المدى. كما أنها تساهم في تقديم حلول عملية للتحديات التي قد تواجهها الجهات الحكومية في تطبيق هذا التحول، وبالتالي تساهم في تعزيز كفاءة القطاع العام السعودي في تحقيق أهدافه المالية والتنموية

أهداف الدراسة:

هدف هذه الدراسة إلى تحليل التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية، مع التركيز على الآثار المحتملة لهذا التحول في القطاع العام السعودي. وتشمل أهداف الدراسة الأبعاد المختلفة لهذا التحول، بما في ذلك التحديات العملية، أثره على الشفافية والمساءلة المالية، والتغيرات في كيفية إدارة المال العام. تتوزع أهداف الدراسة على النحو التالي:

تحليل تأثير التحول على الشفافية والمساءلة المالية

تسعى الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين الشفافية في التقارير المالية الحكومية. من المتوقع أن يعزز التحول من القدرة على تقديم معلومات مالية دقيقة وشاملة عن الأصول والخصوم والالتزامات المالية المستقبلية، مما يساهم في رفع مستوى المساءلة أمام الجمهور وصناع القرار في المملكة.

دراسة تأثير التحول على إدارة المال العام وتخصيص الموارد

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيفية تأثير التحول المحاسبي على إدارة المال العام في السعودية، مع التركيز على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ودقة. التحول إلى الأساس الاستحقاق يمكن أن يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية، حيث يوفر صورة دقيقة عن الأوضاع المالية الحقيقية للجهات الحكومية، ويتيح تحديد أولويات الإنفاق بناءً على تقييم دقيق للإيرادات والنفقات المستقبلية.

تحديد التحديات التي تواجه المملكة في تطبيق النظام الاستحقاق

تسعى الدراسة إلى تحليل التحديات العملية والتقنية التي قد تواجه المملكة في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام. يشمل ذلك المشاكل التقنية مثل الحاجة إلى تحديث الأنظمة المالية والمعلوماتية، بالإضافة إلى المقاومة الداخلية من الموظفين الذين قد يواجهون صعوبة في التكيف مع النظام الجديد، فضلاً عن الافتقار إلى التدريب الكافي الذي يضمن تطبيق النظام بشكل فعال.

مقارنة أثر النظام النقدي والاستحقاق في تقارير القطاع العام

تسعى الدراسة إلى مقارنة تأثير كل من النظام النقدي والنظام الاستحقاق في تقديم التقارير المالية الحكومية. يهدف التحول إلى الأساس الاستحقاق إلى تحسين دقة التقارير المالية من خلال تسجيل الإيرادات والنفقات عند حدوثها بغض النظر عن التدفقات النقدية، مما يوفر صورة مالية أكثر واقعية وشاملة عن وضع الجهات الحكومية.

دراسة أثر التحول على التدفقات النقدية والقدرة على إدارة السيولة

أحد الأهداف الهامة للدراسة هو دراسة أثر التحول المحاسبي على التدفقات النقدية وكيفية تأثيره على إدارة السيولة في القطاع الحكومي. من المتوقع أن يؤدي التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى تغييرات في كيفية تخصيص الموارد النقدية، مما قد يؤثر على قدرة الحكومة على إدارة السيولة الفورية، خاصة في المدى القصير.

استكشاف سبل تحسين تدريب الكوادر الحكومية

من الأهداف الأساسية لهذه الدراسة تحليل احتياجات التدريب للموظفين الحكوميين على استخدام النظام الاستحقاق بشكل فعال. التدريب يعد من العوامل الرئيسية لنجاح التحول المحاسبي، ويهدف هذا الهدف إلى تحديد استراتيجيات تدريب فعّالة لضمان تكامل الكوادر البشرية مع النظام الجديد، بما يسهم في تطبيقه بشكل سليم في مختلف الجهات الحكومية.

من خلال هذه الأهداف، تهدف الدراسة إلى تقديم تحليل شامل حول التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في المملكة العربية السعودية، وتسلط الضوء على التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق هذا النظام. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لمعالجة التحديات المحتملة وضمان تنفيذ التحول بنجاح، بما يعزز الشفافية المالية والكفاءة في تخصيص وإدارة الموارد العامة.

تساؤلات الدراسة

تمثل تساؤلات الدراسة في مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى تحليل تأثير التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية على القطاع العام السعودي. تتوزع التساؤلات على مختلف جوانب هذا التحول، بدءاً من أثره على الشفافية المالية وصولاً إلى التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه تطبيق النظام الجديد.

التساؤلات الرئيسية لهذه الدراسة تتضمن:

كيف يؤثر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام السعودي؟

هذا السؤال يهدف إلى فهم الآثار التي يحدثها التحول على مدى دقة البيانات المالية المقدمة من قبل الجهات الحكومية ومدى وضوح هذه البيانات بالنسبة للمواطنين وصناع القرار. كما يتناول السؤال أهمية النظام الجديد في زيادة المساءلة المالية من خلال تمكين الجهات الرقابية من مراقبة الأداء المالي بشكل أفضل.

ما هي الفوائد التي يوفرها النظام الاستحقاق في تحسين تخصيص الموارد العامة؟

يهدف هذا السؤال إلى استكشاف كيف يمكن النظام الاستحقاق أن يُحسن إدارة المال العام و تخصيص الموارد بناءً على بيانات مالية أكثر دقة. هل يوفر التحول وسيلة أفضل لاتخاذ قرارات مالية استراتيجية تساهم في تحقيق الأهداف التنموية على المدى الطويل، مثل التي حددتها رؤية السعودية 2030؟

ما هي التحديات التقنية والإدارية التي قد تواجه المملكة في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق؟

يركز هذا التساؤل على العوائق التقنية والإدارية التي قد تعترض عملية التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. يتناول السؤال إجراءات التحديث اللازمة على الأنظمة المحاسبية والمعلوماتية الحالية، ويبحث في المقاومة المؤسسية التي قد تنشأ من الموظفين الذين اعتادوا على النظام النقدي. كما يعكس هذا التساؤل التحديات المتعلقة بإعادة هيكلة العمليات المالية والإدارية.

كيف يؤثر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في إعداد التقارير المالية في الجهات الحكومية؟

يتعلق هذا التساؤل بكيفية تأثير التحول المحاسبي على دقة التقارير المالية وكيفية عرض المعلومات حول الأصول، الالتزامات، والإيرادات المستقبلية. هل يؤدي النظام الاستحقاق إلى تحسين جودة التقارير وتقديم صورة أكثر شمولاً عن الوضع المالي للجهات الحكومية مقارنة بالنظام النقدي الذي يقتصر فقط على تسجيل الإيرادات والمصروفات عند تدفق النقد؟

ما هو تأثير التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق على إدارة التدفقات النقدية في القطاع الحكومي؟

هذا التساؤل يبحث في أثر التحول على التدفقات النقدية، حيث إن المحاسبة على أساس

الاستحقاق تتضمن تسجيل الإيرادات والنفقات عند استحقاقها، مما قد يؤدي إلى تغييرات في كيفية توزيع الأموال داخل الحكومة. كيف سيؤثر ذلك على إدارة السيولة في الجهات الحكومية؟ هل يمكن أن يؤدي هذا التحول إلى صعوبة في إدارة الفوائض والعجزات النقدية؟

كيف يؤثر التحول على قدرة الجهات الحكومية في إدارة الأصول والخصوم بشكل أكثر كفاءة؟

يتناول هذا التساؤل كيف يمكن للتحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق أن يُحسن إدارة الأصول الحكومية والخصوم (مثل ديون الحكومة والتزاماتها طويلة الأجل). كيف سيتمكن القطاع العام من تقديم تقارير دقيقة وشاملة عن الأصول غير الملموسة والالتزامات المستقبلية في ظل النظام الجديد؟

ما هي سبل تحسين التدريب وتطوير الكفاءات البشرية في الجهات الحكومية لتبني النظام الاستحقاق بنجاح؟

يركز هذا التساؤل على أهمية التدريب والتأهيل للكوادر الحكومية لتبني النظام الاستحقاق. ما هي الاحتياجات التدريبية التي يجب تلبيتها لضمان انتقال سلس إلى النظام الجديد؟ كيف يمكن تحسين مهارات الموظفين لتطبيق المحاسبة الاستحقاقية بكفاءة وفعالية في كل المؤسسات الحكومية؟

كيف يمكن التغلب على المقاومة الداخلية أثناء تطبيق المحاسبة على أساس
الاستحقاق؟

يتعلق هذا التساؤل باستراتيجيات إدارة التغيير، حيث يتطلب تطبيق النظام الجديد
مواجهة المقاومة الداخلية من الموظفين الذين اعتادوا على النظام النقدي. ما هي أفضل
الممارسات لتمكين الموظفين من التكيف مع التحول؟ هل هناك استراتيجيات تحفيزية يمكن
تطبيقها لتسهيل قبول النظام الجديد؟

ما هي الإجراءات اللازمة لتوفير البيانات الدقيقة حول الأصول والخصوم لدعم
التحول؟

يتعلق هذا التساؤل بنقص البيانات المالية في بعض الجهات الحكومية التي قد تواجه
صعوبة في توفير بيانات دقيقة وكاملة حول الأصول والخصوم. ما هي الخطوات العملية التي
يمكن أن تتخذها الجهات الحكومية لجمع وتحليل هذه البيانات بشكل صحيح؟ كيف يمكن
التغلب على هذه الفجوة المعلوماتية لدعم التحول الفعال؟

تُشكل هذه التساؤلات الإطار الأساسي للدراسة، وتستهدف تحليل الأبعاد المختلفة للتحول
من النظام النقدي إلى النظام الاستحقاق في المحاسبة الحكومية. كما تسعى هذه التساؤلات
إلى تقديم حلول عملية للتحديات التي قد تواجه تطبيق النظام في المملكة، مما يساهم في
تحقيق أهداف التحول بشكل فعال ويعزز إدارة المال العام في المملكة العربية السعودية.

فروض الدراسة:

تستند فروض الدراسة إلى مجموعة من الافتراضات التي سيتم اختبارها وتحليلها خلال البحث حول التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية. تهدف هذه الفروض إلى تقديم تصور مبدئي عن تأثير هذا التحول على الشفافية المالية، إدارة المال العام، والتحديات التقنية والإدارية، وغيرها من الأبعاد ذات الصلة. وفيما يلي أهم الفروض التي سيتم فحصها في الدراسة:

فرضية تأثير التحول على الشفافية والمساءلة المالية:

الفرضية: يُسهم التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق في تحسين الشفافية والمساءلة المالية في القطاع العام السعودي، حيث يوفر بيانات مالية أكثر دقة وكاملة عن الأصول، الالتزامات، والإيرادات المستحقة.

تفسير الفرضية: من المتوقع أن يوفر النظام الاستحقاق صورة شاملة عن الوضع المالي للمؤسسات الحكومية، مما يزيد من قدرة الجهات الرقابية والجمهور على مراقبة الإنفاق العام وضمان المساءلة الفعالة عن كيفية تخصيص الأموال العامة.

فرضية تأثير التحول على تخصيص الموارد وإدارة المال العام:

الفرضية: سيؤدي التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى تحسين إدارة المال العام، مما يساهم في تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة وفعالية في المشاريع الحكومية على المدى الطويل.

تفسير الفرضية: يعتقد الباحث أن النظام الاستحقاق سيسمح للمسؤولين بتحديد الاحتياجات المالية بشكل أكثر دقة، مما يُحسن تخصيص الموارد الحكومية ويُقلل من الهدر المالي.

فرضية وجود تحديات تقنية وإدارية أثناء تطبيق النظام الاستحقاق:

الفرضية: يواجه القطاع العام السعودي تحديات تقنية وإدارية كبيرة أثناء تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، بما في ذلك الافتقار إلى الأنظمة المحاسبية المتطورة و المقاومة الداخلية من الموظفين الحكوميين.

تفسير الفرضية: من المتوقع أن تواجه المملكة صعوبة في تحديث الأنظمة المحاسبية الحالية لتواكب تطبيق النظام الاستحقاق، إضافة إلى المقاومة من الموظفين الذين قد يواجهون صعوبة في التكيف مع التغيير.

فرضية تأثير التحول على دقة التقارير المالية الحكومية:

الفرضية: سيؤدي التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى تحسين دقة التقارير المالية الحكومية، مما يتيح لصناع القرار معلومات أفضل وأدق عن الوضع المالي للجهات الحكومية.

تفسير الفرضية: المحاسبة على أساس الاستحقاق تعكس بشكل أكبر الواقع المالي، حيث

يتم الاعتراف بالإيرادات والنفقات عند استحقاقها بدلاً من الاعتماد على التدفقات النقدية فقط، مما يحسن دقة التقارير المالية ويتيح اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة.

فرضية تأثير التحول على السيولة والتدفقات النقدية الحكومية:

الفرضية: سيؤثر التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق على إدارة السيولة في القطاع العام السعودي، حيث ستُسجل الالتزامات المستحقة التي قد لا تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية الفعلية، مما يعقد إدارة التدفقات النقدية على المدى القصير.

تفسير الفرضية: على الرغم من الفوائد طويلة المدى للتحول إلى النظام الاستحقاق، فإن إدارة السيولة قد تصبح أكثر تعقيداً نظراً لتسجيل الالتزامات المالية في وقت استحقاقها دون الحاجة إلى وجود تدفق نقدي فوري. وبالتالي، قد تواجه الحكومة تحديات في إدارة التدفقات النقدية والاحتفاظ بالسيولة المطلوبة.

فرضية تأثير التحول على إدارة الأصول والخصوم الحكومية:

الفرضية: سيسهم التحول إلى النظام الاستحقاق في تحسين إدارة الأصول والخصوم الحكومية، مما يساهم في تقديم صورة دقيقة عن الممتلكات الحكومية والالتزامات المستقبلية.

تفسير الفرضية: المحاسبة على أساس الاستحقاق توفر وسيلة دقيقة لتسجيل الأصول الحكومية مثل العقارات والمعدات، وكذلك التزامات الحكومة التي قد تمتد على عدة سنوات. هذه الدقة تساعد على تحسين إدارة الأصول والتخطيط المالي بشكل أفضل في المستقبل.

فرضية تأثير التحول على تدريب الكوادر الحكومية:

الفرضية: سيؤدي التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق إلى زيادة الحاجة إلى تدريب الكوادر الحكومية على فهم النظام الجديد وتطبيقه بشكل فعال.

تفسير الفرضية: يتطلب النظام الاستحقاق تغييرات جوهرية في كيفية تسجيل البيانات المالية، مما يستدعي تدريباً مستمراً للكوادر المحاسبية في القطاع العام لضمان التطبيق الصحيح للنظام الجديد.

فرضية وجود صعوبات في التكيف مع النظام الجديد من الموظفين:

الفرضية: سيواجه الموظفون الحكوميون صعوبة في التكيف مع النظام الاستحقاق بسبب المقاومة الداخلية الناتجة عن سنوات من الاعتماد على النظام النقدي، مما قد يؤدي إلى تأخيرات في تطبيق النظام.

تفسير الفرضية: من المتوقع أن يكون التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق أمراً معقداً من الناحية التنظيمية والتدريبية، وقد يواجه الموظفون مقاومة داخلية قد تؤثر على سرعة التطبيق و جودة التنفيذ في المراحل الأولى من التحول.

تسعى الدراسة إلى اختبار هذه الفروض من خلال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتطبيق النظام الاستحقاق في المملكة العربية السعودية. من خلال اختبار هذه الفروض، سيتمكن الباحث من تقديم رؤى قيمة حول التحديات والفرص التي يواجهها القطاع العام السعودي في تطبيق هذا التحول المحاسبي الهام، وبالتالي تقديم توصيات عملية لدعم عملية الانتقال وتحقيق النجاح في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق.

الدراسات السابقة:

International Monetary Fund (IMF) – Implementing Accrual Accounting in the Public Sector (2016)

تناولت هذه الدراسة الإرشادات الخاصة بكيفية التحول من النقدي إلى الاستحقاق في الحكومات عبر العالم. أكدت الدراسة على أن هذا التحول لا يقتصر على تحديث الأنظمة المحاسبية فقط، بل يتطلب قيادة سياسية قوية وقدرات فنية متطورة، بالإضافة إلى تغييرات ثقافية داخل المؤسسات الحكومية. وبينت الدراسة أن العديد من الدول تفتقر إلى البنى التحتية اللازمة لدعم هذا التحول، ما يعيق التنفيذ الكامل للنظام الاستحقاق.

Bibliometrics Study – Accrual Accounting in the Public Sector of Emerging Economies: A Bibliometric Analysis (2024)

قامت هذه الدراسة بتحليل الأدبيات المتعلقة بتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في الاقتصاديات الناشئة. توصلت إلى أن هناك اهتمامًا متزايدًا بهذا النظام، ولكن معوقات كبيرة تشمل التحديات الثقافية والفجوات في البيانات و نقص في المهارات الفنية، ما يجعل التطبيق الشامل للنظام في هذه الدول محدودًا.

Indonesia – Public Sector Accounting Reforms: Assessing Indonesia's Readiness (2015)

ركزت هذه الدراسة على تقييم استعداد إندونيسيا لتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام. وجدت الدراسة أن إندونيسيا قد أجرت بعض التحديثات القانونية، لكن هناك نقصًا في التدريب والبنية التحتية، مما حال دون التطبيق الفعلي للنظام الاستحقاق. كما أشارت إلى أن التحول يحتاج إلى وقت وجهد كبير لتغيير الثقافة المؤسسية.

Romania – The Impact of Accrual Accounting on Public Sector Management (Exploratory Study)

تناولت هذه الدراسة تجربة رومانيا في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام، واستعرضت كيف أثر هذا التحول على إدارة القطاع العام. أكدت الدراسة أن التحول ساهم في تحسين الشفافية والرقابة، ولكن المقاومة المؤسسية كانت من أبرز التحديات، مما أدى إلى تأخر التنفيذ الكامل للنظام.

Australia – Accrual Accounting in the Public Sector: The Case of New South Wales (2002)

تناولت هذه الدراسة تجربة ولاية نيو ساوث ويلز في أستراليا في تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. أظهرت النتائج أن التحول إلى النظام الاستحقاق ساهم في تحسين دقة التقارير المالية، لكن العديد من الجهات الحكومية واجهت مقاومة ثقافية، حيث كانت تفضّل النظام النقدي في بداية التحول.

World Bank – 2024 Global Report on the Use of Accrual Accounting

قامت هذه الدراسة بتقديم تقرير عالمي عن مدى استخدام المحاسبة على أساس الاستحقاق في القطاع العام عبر العالم. وجدت الدراسة أن التطبيق ما زال محدودًا في كثير من الدول، خاصة في الدول النامية، رغم تزايد الاهتمام عالميًا. وأوضحت أن أكبر التحديات تتعلق بالفجوات في التشريعات ونقص التدريب.

OECD – Public Sector Reforms and Changes in Public Accounting (2022)

استعرضت هذه الدراسة الإصلاحات المحاسبية في القطاع العام في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ورصدت التغييرات التي طرأت على أنظمة المحاسبة الحكومية. أظهرت النتائج أن التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق تحقق في بعض الدول، ولكن هناك فجوة كبيرة بين التطبيق والتأثير الفعلي، حيث تواصل العديد من الدول مواجهة صعوبة في التكيف مع النظام الجديد.

Sri Lanka – The Impact of Accrual Accounting Reform on Public Sector Performance (Lakmali)

في هذه الدراسة، تم تقييم أثر الإصلاح المحاسبي على أداء القطاع العام في سريلانكا. وجدت الدراسة أنه على الرغم من أن التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق كان له أثر إيجابي على الأداء المالي في البداية، فإن الاختلافات في تطبيق النظام بين الوحدات الحكومية كانت سببًا في تأخيرات في تحقيق تحسين شامل.

United Kingdom – Whole of Government Accounts (WGA) تجربة المملكة

المتحدة

ناقشت هذه الدراسة تجربة المملكة المتحدة في تطبيق Whole of Government Accounts (WGA) التي تعتمد على المحاسبة على أساس الاستحقاق. رغم التبني الرسمي للنظام الاستحقاق، فإن نقل البيانات المالية من النظام النقدي إلى الاستحقاق واجه تحديات تتعلق بمصادقية البيانات واستخدامها في اتخاذ القرار.

Critical Review Studies – Why Public Sector Accounting Reforms Fail to Achieve Their Full Potential (Camargo 2025)

تناولت هذه الدراسة أسباب فشل بعض إصلاحات المحاسبة في تحقيق نتائجها المتوقعة في القطاع العام. وجدت الدراسة أن مقاومة الموظفين والفجوات بين القوانين التنفيذية والتطبيق الفعلي هي من أبرز الأسباب التي تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

المنطلقات النظرية للدراسة:

نظرية الشفافية والمساءلة المالية (Transparency and Accountability Theory)

المفهوم:

تعني هذه النظرية أن المعلومات المالية يجب أن تكون دقيقة، واضحة، ومتاحة لجميع الأطراف المعنية مثل الحكومة والمواطنين والمستثمرين. الشفافية تعني أنه يجب على الحكومة أن تعرض بيانات مالية صحيحة عن كيفية استخدام الأموال العامة.

الربط بالبحث:

عند الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، يتم تقديم تقارير مالية دقيقة عن الأصول والخصوم والإيرادات المستقبلية. هذا يساعد في تحسين الشفافية والمساءلة لأن الجميع سيحصل على صورة حقيقية للوضع المالي.

نظرية إدارة المال العام (Public Financial Management Theory)

المفهوم:

تركز هذه النظرية على كيفية إدارة الموارد المالية في القطاع العام بشكل يضمن تخصيصها واستخدامها بكفاءة وفعالية، وذلك من أجل تحقيق أهداف تنموية واقتصادية مستدامة.

الربط بالبحث:

الانتقال إلى النظام الاستحقاق يساعد في تحسين تخصيص الموارد، حيث يقدم صورة دقيقة عن الوضع المالي ويمكن الحكومات من اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة بناءً على بيانات شاملة ودقيقة.

نظرية الحوكمة المالية (Financial Governance Theory)

المفهوم:

هذه النظرية تعني وجود إطار قانوني وإجراءات مالية لضمان إدارة جيدة للأموال العامة. الحوكمة المالية تدور حول كيف تضمن الحكومات الشفافية والمساءلة في استخدام الأموال العامة.

الربط بالبحث:

من خلال تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، تتحسن الرقابة المالية على النفقات الحكومية لأنه يتم تسجيل الالتزامات والإنفاق عند حدوثه، ما يعزز من الشفافية ويُسهم في تحسين الرقابة المالية على الأموال العامة.

نظرية التغيير المؤسسي (Institutional Change Theory)

المفهوم:

تشير هذه النظرية إلى أن التحول في الأنظمة أو الإجراءات داخل المؤسسات (مثل التحول المحاسبي في القطاع العام) يتطلب تغييرات في الثقافة المؤسسية وال تنظيمات الموجودة في تلك المؤسسات.

الربط بالبحث:

الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يتطلب تغييرًا ثقافيًا في طريقة التفكير والتعامل مع الحسابات المالية في القطاع العام. المؤسسات الحكومية قد تجد صعوبة في التكيف مع النظام الجديد، ويجب أن يتم إدارة التغيير بفعالية لضمان نجاح التحول.

نظرية التشريعات المالية (Financial Legislation Theory)

المفهوم:

هذه النظرية تركز على ضرورة وجود تشريعات وقوانين مالية لتنظيم كيفية إدارة المال العام وتحديد المعايير المالية التي يجب أن تتبعها الجهات الحكومية.

الربط بالبحث:

من الضروري أن تواكب التشريعات المالية في المملكة التحول إلى النظام الاستحقاق. ويجب تحديث القوانين واللوائح المالية لتدعم هذا التحول بشكل فعال. كما أن وجود إطار تشريعي يضمن الالتزام بتطبيق النظام الجديد في جميع المؤسسات الحكومية.

نظرية إدارة الموارد الاستراتيجية (Strategic Resource Management Theory)

المفهوم:

تركز هذه النظرية على أهمية إدارة الموارد الحكومية بشكل استراتيجي لضمان استخدامها بالشكل الأمثل، بحيث تكون هناك تخطيط طويل الأجل لاستخدام الموارد بشكل مستدام.

الربط بالبحث:

التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق يعزز من إدارة الأصول و الخصوم الحكومية بشكل أكثر استراتيجية، حيث أن البيانات الدقيقة التي يقدمها هذا النظام تساهم في تخطيط الموارد المالية بشكل أكثر دقة.

المنهجية وطرق البحث:

تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لهذه الدراسة نظراً لأنه الأكثر ملاءمة لدراسة التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية. يعتمد هذا المنهج على وصف الظواهر وتحليل البيانات بشكل دقيق لفهم أبعاد الموضوع قيد الدراسة. يتركز المنهج الوصفي في تقديم صورة واضحة عن الموضوع من خلال جمع المعلومات وتقديم التحليل العميق بناءً على البيانات التي تم جمعها.

الأسباب لاختيار المنهج الوصفي التحليلي:

وصف وتحليل الظواهر: يساعد المنهج الوصفي في وصف وتحليل التغيرات التي حدثت في الأنظمة المحاسبية في المملكة بسبب الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.

تحليل بيانات حقيقية: يتيح لنا هذا المنهج تحليل البيانات الفعلية التي تم جمعها من خلال المقابلات والاستبيانات مع الموظفين الحكوميين.

تقديم تفسير شامل: هذا المنهج يسمح بتقديم تفسير شامل حول التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق النظام الجديد للمحاسبة.

طرق البحث

أولاً: البحث الكمي (Quantitative Research)

الهدف:

الاستفادة من البيانات العددية لتقييم تأثير التحول على أداء المالية الحكومية.

أداة جمع البيانات:

سيتم استخدام استبيانات مغلقة لتوزيعها على الموظفين الماليين في الوزارات والهيئات الحكومية التي تطبق المحاسبة على أساس الاستحقاق. الاستبيانات ستحتوي على أسئلة تتعلق بـ:

- الأثر المالي للتحويل على تخصيص الموارد.
- التحديات التقنية والإدارية التي يواجهها الموظفون.
- التحسينات أو الصعوبات في إعداد التقارير المالية.

طريقة التحليل:

سُتُحلل البيانات الكمية باستخدام الأساليب الإحصائية مثل التحليل الوصفي و التحليل التبايني (ANOVA) لتحديد الاختلافات بين الجهات الحكومية في تنفيذ النظام الاستحقاق وتحديد أثره على تحسين الشفافية والرقابة المالية.

ثانياً: البحث النوعي (Qualitative Research)

الهدف:

الحصول على رؤى معمقة من الخبراء والمسؤولين حول التحديات الميدانية والآثار العملية للتحويل المحاسبي.

أداة جمع البيانات:

- سيتم إجراء مقابلات شبه هيكلية مع مديري الأقسام المالية و المحاسبين الحكوميين من مختلف الجهات الحكومية. سيتم طرح أسئلة تركز على:
- التجارب العملية للتحويل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.
 - التحديات التي تواجهها الجهات الحكومية في تطبيق النظام.
 - الآراء حول فوائد وأضرار النظام الاستحقاق مقارنة بالنظام النقدي.

طريقة التحليل:

سيتم تحليل المقابلات باستخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالتحديات والفرص التي أشار إليها المشاركون في عملية التحول

أدوات الدراسة:

الاستبانة (Questionnaire)

الهدف:

جمع البيانات الكمية من الموظفين الماليين في الجهات الحكومية التي شهدت أو ستشهد الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. يهدف الاستبيان إلى تقييم تأثير التحول المحاسبي على الأداء المالي، الشفافية، و الرقابة المالية.

تفاصيل الاستبيان:

- يتكون الاستبيان من أسئلة مغلقة و أسئلة تصنيفية التي تتعلق ب:
 - التحديات التقنية: مثل نقص الأنظمة المحاسبية المتطورة، المشاكل في تدريب الموظفين.
 - الأثر على الشفافية والمساءلة: تقييم مدى تحسين الرقابة المالية و تسريع عملية اتخاذ القرارات المالية.
 - التأثير على تخصيص الموارد: فهم كيف يمكن للنظام الجديد أن يُحسن تخصيص الموارد المالية في المشاريع الحكومية.
 - تقييم الكفاءة والفعالية: تقييم مدى تحسين إدارة الأصول و الخصوم داخل المؤسسات الحكومية.

طريقة التحليل:

• استخدام التحليل الإحصائي لتحليل النتائج، مثل التحليل الوصفي و التحليل التبايني (ANOVA) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة بين الجهات الحكومية المختلفة أو بين الفئات المختلفة من الموظفين.

المقابلات (Interviews)

الهدف:

جمع البيانات النوعية من المسؤولين الحكوميين والخبراء في مجال المحاسبة العامة لفهم التحديات الميدانية والفرص التي يقدمها النظام الاستحقاق.

تفاصيل المقابلات:

- المشاركون: يتم إجراء المقابلات مع مديري الأقسام المالية، المحاسبين الحكوميين، و الخبراء الماليين الذين لهم دور في تنفيذ التحول المحاسبي داخل المؤسسات الحكومية.
- أسئلة المقابلة: ستكون أسئلة شبه هيكلية تهدف إلى استكشاف:
- التحديات العملية التي واجهوها أثناء التحول.
- الأثر العملي للتحول على إدارة الأموال العامة.
- آراء المشاركين حول التحسينات التي يمكن إجراؤها على العملية.
- الدروس المستفادة من تجارب دول أخرى.

طريقة التحليل:

• سيتم استخدام التحليل الموضوعي (Thematic Analysis) لاستخلاص الموضوعات الرئيسية من المقابلات. مثلاً، يمكن تصنيف التحديات إلى مشاكل تقنية، مقاومة ثقافية، و تحديات تدريبية.

الدراسات الوثائقية (Documentary Analysis)

الهدف:

تحليل المستندات والتقارير الحكومية المتعلقة بالتحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق، مثل تقارير وزارة المالية، إرشادات المحاسبة الحكومية، و التشريعات ذات الصلة.

تفاصيل تحليل المستندات:

- تحليل التقارير السنوية التي تركز على الأداء المالي قبل وبعد التحول.
- دراسة التوجيهات القانونية والإجراءات التي تم اعتمادها لتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق.
- مراجعة الدراسات السابقة أو التقارير الحكومية الصادرة من الهيئات الرقابية والهيئات الحكومية الأخرى حول تجربة التحول.

طريقة التحليل:

- تحليل المستندات يتيح مقارنة الوضع المالي قبل وبعد التحول، وكذلك فهم التحديات التشريعية والإدارية التي تم التعرف عليها في مرحلة التحول.

تحليل البيانات المالية (Financial Data Analysis)

الهدف:

إجراء تحليل مالي استنادًا إلى البيانات المالية المتاحة من الجهات الحكومية، مثل الميزانيات و التقارير المالية السنوية.

تفاصيل تحليل البيانات المالية:

- سيتم جمع وتحليل البيانات المالية من عدة جهات حكومية لتقييم مدى تحسن الأداء

- المالي بعد تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق. سيتم التركيز على:
- الالتزامات المستحقة: مثل الديون طويلة الأجل والالتزامات الحكومية الأخرى.
 - إدارة الأصول: تقييم كيفية إدارة الأصول مثل الممتلكات الحكومية، والمعدات، والمشروعات.
 - التخصيص المالي: تحليل التغيرات في تخصيص الموارد الحكومية بين المشاريع المختلفة.

طريقة التحليل:

- استخدام التحليل المالي الكمي لمقارنة الأداء المالي قبل وبعد التحول. مثلاً، مقارنة مؤشرات السيولة و الكفاءة المالية قبل وبعد تطبيق النظام الاستحقاق.

المقارنة المعيارية (Benchmarking)

الهدف:

- إجراء مقارنة بين التجربة السعودية مع تجارب دول أخرى (مثل سريلانكا، أستراليا، و المملكة المتحدة) التي طبقت المحاسبة على أساس الاستحقاق.

تفاصيل المقارنة المعيارية:

- مقارنة نتائج تطبيق النظام الاستحقاق في السعودية مع الدول التي طبقت.
- تحليل الفجوات والتحديات التي واجهت الدول الأخرى وكيف يمكن تجنبها أو معالجتها في السياق السعودي.
- تحديد أفضل الممارسات التي يمكن الاستفادة منها.

طريقة التحليل:

- استخدام مقارنة منهجية بين الدول باستخدام دراسات الحالة لتحديد العوامل المؤثرة في نجاح التحول وتحدياته.

حدود الدراسة:

الحدود الجغرافية

تقتصر هذه الدراسة على القطاع العام السعودي فقط، حيث سيتم تطبيق الدراسة على الجهات الحكومية المختلفة في المملكة. لن تشمل الدراسة أي تحولات تم تنفيذها في القطاع الخاص أو في الدول الأخرى، رغم أن المقارنة مع تجارب دول أخرى قد تكون جزءاً من التحليل الثانوي.

• الحدود الجغرافية: المملكة العربية السعودية.

• التأثير: هذا يحد من إمكانية تعميم النتائج على جميع دول العالم، حيث أن التحولات في المحاسبة قد تختلف من دولة إلى أخرى بسبب السياقات الاقتصادية، السياسية، والثقافية المختلفة.

الحدود الزمنية

تقتصر الدراسة على المرحلة الزمنية التي تم فيها تطبيق أو التخطيط لتطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق في السعودية. سيتم تحليل البيانات المالية المتعلقة بالفترة التي شهدت التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق، ولن تشمل الدراسة فترات زمنية سابقة لهذا التحول أو في المستقبل بعد تنفيذ التحول.

• الحدود الزمنية: الدراسة ستغطي الفترة التي تمت فيها عملية التحول، مع التركيز على البيانات الحالية والتحديات المستقبلية.

• التأثير: الدراسة لن تشمل التأثيرات المستقبلية الكاملة للتحول لأن التأثيرات الفعلية قد تتضح بشكل أفضل مع مرور الوقت.

حدود البيانات والمعلومات

تقتصر الدراسة على البيانات المتاحة من الجهات الحكومية فيما يتعلق بـ التحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق. قد تواجه الدراسة صعوبة في الحصول على بيانات دقيقة أو محدثة حول كيفية تأثير التحول على التقارير المالية، أو قد تكون بعض البيانات محدودة أو غير مكتملة.

- الحدود المتعلقة بالبيانات: قد تكون هناك صعوبة في الحصول على معلومات داخلية دقيقة عن التحديات الميدانية التي واجهتها بعض الجهات الحكومية أثناء التحول، خاصة في المرحلة الانتقالية.
- التأثير: هذا قد يؤثر على النتائج النهائية للدراسة، وقد يجعل الاستنتاجات أقل شمولية أو دقيقة في بعض الحالات.

الحدود التنظيمية والتقنية

- تتضمن هذه الدراسة قيودًا تتعلق بـ التحديات التقنية و الأنظمة المحاسبية التي تم تطبيقها في السعودية. وقد يواجه الباحث صعوبة في تقييم جميع الأنظمة المحاسبية المستخدمة من قبل مختلف الجهات الحكومية، أو قد تكون بعض البيانات غير قابلة للوصول بسبب قوانين الخصوصية أو السرية.
- الحدود التقنية: الدراسة ستعتمد على الأنظمة المالية الحالية التي قد تختلف بين الجهات الحكومية.
 - التأثير: قد يكون هناك تفاوت في كيفية تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق بين الجهات المختلفة في القطاع العام، مما قد يؤثر على التعميم في نتائج البحث.

حدود عينة الدراسة

تقتصر عينة الدراسة على الموظفين الحكوميين المعنيين بالتطبيق المحاسبي في مختلف الوزارات والهيئات الحكومية. سيتم جمع البيانات من عينة محدودة من الموظفين الماليين، الذين قد لا يعكسون رؤية شاملة لجميع الموظفين الحكوميين المعنيين بالتحول.

- الحدود المتعلقة بالعينة: الدراسة قد تشمل عينة صغيرة من الموظفين المختارين بناءً على الخبرة والتأثير المباشر في عملية التحول، لكن النتائج قد لا تعكس رأي جميع العاملين في القطاع الحكومي.
- التأثير: هذا قد يحد من التنوع في الآراء والتجارب التي قد توفر صورة أكثر شمولية عن التحديات التي يواجهها القطاع العام بشكل عام.

الحدود المفاهيمية

تستند هذه الدراسة على المفاهيم النظرية مثل الشفافية، المساءلة المالية، وإدارة المال العام، لكنها قد تواجه صعوبة في قياس هذه المفاهيم بشكل دقيق في السياق السعودي. يعتمد قياس التحسينات في الشفافية والمساءلة على البيانات المتاحة والاستبيانات، لكن التغيرات الثقافية والتأثيرات المؤسسية قد تكون أكثر صعوبة في القياس الكمي.

- الحدود المفاهيمية: قياس تحسين الشفافية و المساءلة المالية قد يكون تحديًا، لأن هذه المفاهيم تحتاج إلى مؤشرات معقدة ودراسات طويلة الأجل لتقييم الأثر الفعلي للتحول.
- التأثير: هذا قد يجعل تحليل النتائج صعبًا في بعض الحالات، وقد تكون النتائج نسبية بناءً على المعايير المستخدمة لقياس التغيير.

- Budding, T., Grossi, G., & Tagesson, T. (2014). Public Sector Accounting. Routledge.
- Grossi, G., & Tagesson, T. (2014). Cash Versus Accrual Accounting in Public Sector. Springer.
- International Monetary Fund (IMF). (2012). Moving from Cash to Accrual Accounting in the Public Sector.
- Ouda, H. (2021). Practice-Relevant Accrual Accounting for the Public Sector. Springer.

عنوان البحث

أثر التحول من الأساس النقدي إلى الأساس الاستحقاق في المحاسبة الحكومية: دراسة تحليلية لتحديات و آفاق
تطبيق النظام في المملكة العربية السعودية

إعداد الطالب/

نواف بن سيف بن عبد الرحمن آل دريس

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025م